الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ: ٢٨ فبراير ٢٠٠٥

لبنان على مفترق طرق أحلاهما مر

يقول البند الخاص بالعلاقة السورية اللبنانية في اتفاق الطائف ما يلي: «ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة القوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محدده أقصاها سنتان، تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي هذه الفترة تقرر الحكومتان، «الحكومة السورية، وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية»، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ظهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين دارة، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة، كما يتم الاتفاق بين الحكومتين، يجري بموجبه تحديد حجم ومدة وجود القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن وجودها، واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك».

وهناك فقرة أخرى في اتفاقية الطائف، وهي فقرة مفتوحة على كل التأويلات والاجتهادات ننقلها بعد الاستغناء عن ديباجة المقدمة، إذ تقول: «.. فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا، وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال، وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممرا أو مستقرا لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا، وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه، لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته» وللعلم فإنه تمت المصادقة على وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف) في جلسة مجلس النواب بتاريخ الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني 1989.

من الواضح في هاتين الفقرتين، أن اتفاق الطائف الذي مضى على توقيعه حوالي 15 سنة، قد حدد عامين لإعادة انتشار القوات السورية في البقاع والمنطقة المذكورة، وترك حجم ومدة وجود القوات السورية في تلك المنطقة إلى اتفاق الحكومتين اللبنانية والسورية، أي أن القوات السورية تخرج من لبنان بناء على طلب الحكومة اللبنانية، ولم يسبق أن قدمت الحكومة اللبنانية هذا الطلب منذ التوقيع على الاتفاق. كما أنه من الواضح أن الفقرة الثانية مفتوحة على كل احتمالات الوجود السوري في لبنان، ويبدو أن سوريا نظرت إلى موضوع المدة والمنطقة، بناء على الفقرة الثانية التي تحذر من أن لبنان يجب ألا يكون ممرا أو مستقرا لأي قوة أو دولة تهدد أمن سوريا. والصعوبة تكمن في تحديد هذه الجهات، وربما استمرت سوريا بالبقاء في لبنان لشعورها بأن احتلال القوات الصهيونية لبعض المناطق اللبنانية يهدد أمنها، ووجود بعض القوات أو الميليشيات المسلحة، لبنانية كانت أو فلسطينية لا تتفق مع سياساتها يهدد أمنها، ومن هنا، تعقد الوجود السوري في لبنان، ووقع لبنان في حيرة من أمره، لأن بقاء ميليشيات فلسطينية أو غير فلسطينية أيضا يرتبط بالصراع مع الدولة الصهيونية، وبموقف سوريا من سياسات هذه الميليشيات، والكل يعلم التوتر الذي ساد العلاقات السورية مع السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى وجه التحديد، مع حركة فتح التي كان يقودها الرئيس الراحل ياسر عرفات، وربما اعتبرته تهديدا لأمنها، مستندة إلى سياساته ومفاوضاته مع الكيان الصهيوني.

إن الانقسام الذي كان يشهده لبنان قبل اغتيال الحريري لا يعود إلى أسباب داخلية لبنانية فقط، وإنما يتعلق بخريطة المنطقة التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية رسمها من جديد، بموافقة الكيان الصهيوني، وتقول التقارير إن الموقف مما يجري في العراق، والنزاع على السلطة هناك، والخوف من امتداد شرارة العنف إلى دول مجاورة للعراق، كالسعودية مثلا، والتي تعيش مرارة هذا الانتقال بشكل مباشر، وموقف الحريري المتفق تماما مع السياسة السعودية، التي أيدت علاوي، ودعمته ماديا، والذي زار الحريري أيضا ودعمه واتفق معه، كل ذلك، جسد الصراع، وقسمه بشكل باطني على الساحة اللبنانية، وقد ظهر بشكل مباشر بعد اغتيال الحريري. ولهذا، يرى كثيرون أن اغتيال الحريري ليس تصفية حسابات لبنانية لبنانية، وإنما يأتي في ظل الصراع القائم في المنطقة، وكيفية التعامل مع الوجود الأمريكي في العراق. ولهذا، فإن المعارضة اللبنانية حينما تلجأ لاتفاقية الطائف، فإنها تأخذ بالشق المتعلق بلبنان فقط، دون ربطه ظاهريا بما يحدث في المنطقة المحيطة بالعراق. ومن جهة أخرى، فإن المعارضة تفتقر للسلطة التي تخولها المطالبة بانسحاب القوات السورية من لبنان، لأن هذا الطلب يجب أن يأتي من السلطة اللبنانية، وبعد الاتفاق مع سوريا، ولهذا، جعلت مطلبها الأول هو إسقاط الحكومة، لتتسلم المعارضة السلطة في لبنان، ولتطالب بعدها بخروج القوات السورية من لبنان تنفيذا لاتفاق الطائف.

إن الحكومة اللبنانية الحالية، وهي تطالب باللجوء إلى اتفاق الطائف أرضية للحوار مع المعارضة، ستكتشف أنها مطالبة بأن تطلب من القوات السورية الخروج من لبنان، لأنه قد فات وقت طويل على لجان التنسيق التي من المفترض أن تعمل على تحديد حجم وفترة بقاء القوات السورية في لبنان. بل الأكثر من ذلك، ان المعارضة، والحكومة في لبنان، ستجدان نفسيهما أمام استحقاقات الطائف الخطيرة، والتي تنص على وضع قانون انتخابي خارج القيد الطائفي، أي التخلص من الطائفية. كما يقول اتفاق الطائف: (مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي، يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية..) ترى، أين المعارضة والحكومة من العمل على وضع قانون انتخابات لا طائفي؟ وأين مجلس الشيوخ؟ وأين كل هذه الإصلاحات؟ وهل كانت سوريا تعوق تنفيذ هذا الاتفاق أيضا؟

خطورة القرار 1559

بعد الفشل الذي منيت به الولايات المتحدة في العراق، والذي سيظهر أكثر في حالة انتخاب الجعفري

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

رئيسا للوزراء بدلا من علاوي، فقد أرادت الولايات المتحدة أن تشغل الرأي العام عن تورطها في العراق بافتعال أزمة مع كل من سوريا وإيران، فاخترعت أسلحة الدمار الشامل لإيران، ونبشت الوجود السوري في لبنان للحكومة السورية، وقد ساعدها على ذلك، تحالف غريب عجيب لم يحدث في تاريخ الصراع السياسي في لبنان، فأعداء الأمس هم حلفاء اليوم، إذا كان في صف المعارضة أو في صف الحكومة، وأيدت أمريكا مطالب هذا التحالف بشأن موضوع الانسحاب، وتحقيق الديمقراطية في لبنان، (لأنه من حق لبنان أن يكون بلدا حراً)، ذلك ما أعلنه الرئيس بوش، ويعلنه باستمرار هذه الأيام، ولكن الرئيس بوش لم يقرأ اتفاق الطائف الذي دعا إلى التخلص من الطائفية، وليقل لنا، كيف يمكن أن تعيش الديمقراطية في بلد طائفي، لم يضع حتى الآن قانون انتخابات بلا أرضية طائفية، يعتمد على الكفاءة والمؤهلات؟ وهو أمر سيعيد لبنان إلى دائرة مفرغة ويدخله في الحاجة الملحة لاتفاق طائف جديد.

وبالعودة إلى قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي تستند إليه المعارضة ضاربة عرض الحائط بتداعيات تطبيقه، إذ يقول القرار بعد استذكاره كافة القرارات الصادرة السابقة حول لبنان بداية من القرار 425 للعام 1978 وصولا إلى القرار 1559 للعام 2004، فإن مجلس الأمن إذ يعيد التأكيد على دعمه القوي لوحدة أرض لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده الإقليمية المعترف بها، وإذ يلاحظ تصميم لبنان على ضمان انسحاب كافة القوات غير اللبنانية من لبنان، وإذ يعبر عن بالغ قلقه لاستمرار وجود الميليشيات المسلحة في لبنان، والتي تمنع الحكومة اللبنانية من ممارسة سيادتها الكاملة على التراب اللبناني بأكمله، وإذ يعيد التأكيد على أهمية بسط سلطة الحكومة اللبنانية على كافة التراب اللبناني، وإذ يضع في اعتباره الانتخابات الرئاسية القادمة ويؤكد أهمية انتخابات حرة وعادلة وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية من دون تدخل أو تأثير خارجي:

1- يعيد تأكيد دعوته للاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان في كافة أنحاء لبنان.

2- يطالب جميع القوات الأجنبية الباقية بالانسحاب من لبنان.

3- يدعو إلى حل ونزع أسلحة كافة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.

4- يدعم بسط سلطة الحكومة اللبنانية على كافة التراب اللبناني..

إلى غير ذلك من البنود التي وردت في الديباجة.

ومن الواضح أن القرار يطالب سوريا بالخروج من لبنان، إضافة إلى نزع سلاح التنظيمات الفلسطينية المتمركزة في معظمها في مخيمي عين الحلوة والرشيدية، وإلى نزع سلاح حزب الله وحركة أمل، وكل التنظيمات الإسلامية، إضافة إلى نزع سلاح كل الأحزاب الأخرى مثل الحزب التقدمي الاشتراكي، وميليشيات الأحزاب المسيحية.

لقد بدأت سوريا بإعادة انتشار قواتها في سهل البقاع كمرحلة سادسة، وهي بذلك تنفذ ما جاء باتفاق الطائف، والخطوة القادمة التي يجب على الحكومة اللبنانية اتخاذها هي تشكيل حكومة وفاق وطني وكتابة قانون انتخابات لا يستند إلى الطائفية، وإجراء انتخابات حرة، وبعد ذلك تنسحب سوريا بشكل كامل من لبنان. وهذا الانسحاب من شأنه أن يضع المعارضة أمام انشقاق، إذ صرح وليد جنبلاط، زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي للجزيرة، بأنه يطالب بتنفيذ اتفاق الطائف وليس قرار مجلس الأمن، الذي يقضي بنزع سلاح كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، ولكن بعض الجهات في المعارضة تطالب بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1559، وهنا سيجد وليد جنبلاط نفسه أمام صدام مباشر مع حزب الله وكل القوى الوطنية في لبنان، الأمر الذي يعيد التحالفات من جديد. فهل ستقبل جماهير المعارضة أن يقوم حزب الله بنزع سلاحه وأن تقوم حركة أمل بالتخلي عن مناطق نفوذها؟ وهل إذا ما خرج السوريون من لبنان، سيعيش لبنان حالته الديمقراطية الحرة، أم سيعود إلى حربه الأهلية، خاصة أن الشعب محتقن ويعيش حالة توتر فريدة؟ وهناك سؤال آخر، هل تدري الحشود التي خرجت للمطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن والطائف، وهي نفسها الحشود التي تؤيد المقاومة وزغردت حين رحلت القوات الصهيونية عن الجنوب اللبناني، أنها تطالب بنزع سلاح المقاومة التي حررت الجنوب، بينما القوات الصهيونية ما زالت مرابطة في مزارع شبعا؟

إن من حق اللبنانيين أن يعيشوا أحرارا في بلادهم، لكن المشكلة أن لبنان منذ استقلاله حتى اليوم، وهو مركز للصراع، يتحارب فيه العالم بكافة أطيافه وسياساته، فقد كان قبل الحرب الأهلية واحة للمظلومين والمنفيين، وهو اليوم واحة للتنظيمات اللبنانية وغير اللبنانية. وليس من المعقول أن يدفع لبنان ثمن هذا الموقع الاستراتيجي أو يدفع ثمن ضعفه العسكري أو الاقتصادي الحالي، ولهذا، فإن حل موضوع خروج القوات السورية من لبنان ليس قضية لبنانية، ووجود المقاتلين اللبنانيين في لبنان ليس قضية لبنانية، وحل هذه الإشكاليات يأتي في إطار حل شامل لقضايا الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد، الحل العادل والعاجل للقضية الفلسطينية. مع حق لبنان الكامل أن يعيش حرا آمنا مستقلا بعيدا عن أي ضغوط خارجية أو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. عبدالله السويجي*

داخلية.

إن خروج القوات السورية رغم شرعية المطالبة بذلك، لن يحل المشكلة السياسية في لبنان، ونزع سلاح الميليشيات غير اللبنانية لن يجعل لبنان آمنا وسوريا مستقرة، وإنما قد يضع لبنان والمنطقة تحت القبضة الصهيونية من جديد.

ورغم هذا وذاك، فإن الخطر قادم لا محالة، خرجت سوريا أو لم تخرج، ولكن عليها أن تفكر مليون مرة، قبل أن تجعل رهانها الرئيسي على الزمن، لأن المنطقة متفجرة، ومقبلة على خلط الأوراق، وقد يكون الانسحاب السوري مقدمة لهذا الخلط، لأنه ببساطة، فإن تحالف المعارضة وتحالف الحكومة لن يدوما، وقد جمعتهما المصالح والظروف، وربما تفرقهما نفس المصالح والظروف.. والدعوة الوحيدة التي يعول عليها، هي التي جاءت على لسان البطريرك صفير، والسيد حسن نصر الله، هي الدعوة للحوار، وإن اللجوء إلى الشارع ليس اختيارا صائبا، لأنه سيغرق البلاد في فوضى لا عهد له بها، وعلى الجميع أن يفكروا بمصلحة لبنان ومستقبله، في ظل الصراعات الدولية التي تتزايد شيئا فشيئا، وبات من الواضح أن أوروبا باتت تتزعم مواجهة أسلحة الدمار الشامل الإيرانية، وفرنسا تتزعم خروج السوريين من لبنان، وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات طويلة، ويبدو أنه سيتحقق لها حشد أوروبا بأكملها للتورط مجددا في مستنقع العراق وسوريا ولبنان، إذا ما تهورت الولايات المتحدة في النزول إلى الأراضي السورية أو اللبنانية، لأنها ستغذي اتجاه التطرف في المنطقة، وستكون التفجيرات والدمار والقتل والفوضى أكثر مما يحدث في العراق، فإذا كان هذا طموحها، فإنها ستغامر من أجل عيون الدولة العبرية التي ستكون في قمة سعادتها، ولنا أن نتصور العراق وسوريا ولبنان تعيش حالة من الفوضى الاجتماعية والسياسية والعسكرية، وبلا شك ستنتشر الحالة إلى أكثر من دولة، وتصبح فوضى إقليمية، قد تنذر بوقوع حرب ثالثة في المنطقة.

إن من اغتال رفيق الحريري يعي تماما حجم المأزق الذي وضع لبنان فيه، ويعرف أي مأزق ستعيشه المعارضة وائتلاف الحكومة أيضا، لأنها تحالفات آنية لا يربط بينها سوى وجود القوات السورية في لبنان، بينما المشكلة هي وجود القوات الأمريكية في المنطقة، والتي تنصب مهمتها الرئيسية على إضعاف كل القوى لتبقى الدولة الصهيونية متمتعة بالتفوق العسكري والاقتصادي.

إن الحوار المبني على الوفاق الوطني هو الذي سينقذ لبنان من مأزقه الحالي، والوجود السوري هو بند صغير في الحوار، فبقدر ما تعي الأطراف اللبنانية أبعاد الانقسام الحالي، بقدر ما ستنقذ البلاد من فتنة، والمواطن الفقير هو الذي سيدفع الثمن في كل الأحوال، كما يدفعه الآن يوميا في ضيق عيشه وضبابية مستقبله.

إن الزعامات السياسية في لبنان هي الرابحة في كل الأحوال، والشعب هو الخاسر باستمرار، إذا ما تصدى لهذه البنية الطائفية، والتي يعززها بعض المتنفذين في صياغة الحياة السياسية في لبنان.

ولا بد من القول إن أي مشكلة سياسية داخل أي دولة عربية على حدود فلسطين، هي مشكلة قومية وليست داخلية، وحساباتها داخلية وخارجية، ففي هذه المنطقة (الهلال الخصيب) لا توجد مشاكل سياسية داخلية، وإنما تتقاطع بشكل مؤثر مع الحالة العامة في المنطقة.. ولهذا فإن التفكير الداخلي محكوم بالسياسات الخارجية، وهو مبدأ مهم في التعاطي السياسي في المنطقة.. فهل نعرف الآن لماذا تم خلق الكيان الصهيوني في فلسطين؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية